

النفس الزكية وتفجير الرياض

الحرب المجلية أو السلم المخزية [1/2]

بقلم؛ أبو بكر ناجي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

(إنَّ الجهاد في سبيل الله تعالى حركة بشرية، وحركة من أجل السلطان والمُلْك...) [بين منهجين].

صدق شيخنا - فك الله أسرهم - في ذلك، وهو - لا شك - لا يقصد أن المجاهدين قادة وأفراداً يطلبون الملك لأنفسهم من أجل الدنيا وإلا كان ذلك قتال من أجل الدنيا لا أجر فيه، ومصير القائمين عليه في هذه الحالة يتفاوت فإذا كان العدو كفاراً أو مرتدين فلا أجر للمقاتلين، وإذا كان العدو مسلمين - لهم نفس النية - فالقتال والمقتول في النار غير مخلدين، لكن الشيخ قصد من عبارته أن أهداف القتال عند المجموعة المقاتلة هي التمكين وتحصيل الملك، لا لأنفسها ولا من أجل الدنيا في صورة السلطة والنفوذ والمال ولكن حتى يحصل التمكين لأهل الإيمان ومن ثم تتحقق السيادة للحق والخير وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر الخير، ويتحقق تلك الأهداف تتحقق الغاية من القتال بأن تكون كلمة الله هي العليا بأفضل صورها.

ذكر الباحثون في علوم الاجتماع والتاريخ أن أحد أسباب فشل بعض الحركات الجهادية الإصلاحية في فترة الخلافة الأموية والخلافة العباسية هو اتقاء تلك الحركات لإراقة دماء عدوها بكثرة "الرخاوة"، في حين كان أحد أسباب نجاح حركة كحركة العباسيين في إزاحة الخلافة الأموية وإقامة الخلافة العباسية كان شدة الحركة وسفكها لدماء الأمويين بدون رحمة حتى يخضع جندها طلباً للسلامة ويضعف تشبثهم بالسلطة والنفوذ والمال والذين يتمتعون بهما عن طريق السلطة.

حتى أن النفس الزكية - محمد بن عبد الله بن الحسن - كان يطلب من قادة جيشه اتقاء الدماء قدر الإمكان، وكان قادة جيشه - وأحدهم أخوه إبراهيم - يتعجبون منه كيف يطلب الملك وهو يتقي الدماء، وما كانوا يستطيعون مخالفة أمره، وكان ذلك أحد أسباب القضاء على حركته مع كونه كان قريباً من النصر، والمفارقة أن القضاء على حركته تم بطريقة بشعة حتى روي أنه قد تم صلبه.

لا شك أن النفس الزكية وأمثاله من المصلحين في تلك العصور كانوا على صواب بقدر ما في اتقائهم لإراقة الدماء قدر الإمكان خاصة أنهم كانوا يقاتلون مسلمين، وأحكام قتال المسلم إذا بغى تختلف عن أحكام قتال الكفار وأهل الردة، إلا أننا والحمد لله نواجه أهل الصليب وأعوانهم من المرتدين وجندهم فلا مانع لدينا من إراقة دمائهم بل نرى ذلك من أوجب الواجبات ما لم يتوبوا ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويكون الدين كله لله..

وهكذا فهم الصحابة رضي الله عنهم أمر الشدة، وهم خير من فهم السنن بعد الأنبياء، حتى أن الصديق وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما مارسا التحريق بالنار على الرغم مما فيه من كراهة لمعرفة باثر الشدة المغلظة في بعض الأوقات عند الحاجة، لم يقوموا بذلك وينفذه قادتهم وجندهم من باب شهوة القتل وأنهم قوم غلاظ كلا والله فما أرق قلوبهم، وهم أرحم الخلق بالخلق بعد الأنبياء عليهم السلام ولكن الأمر هو فهمهم لطبيعة الكفر وأهله وطبيعة حاجة كل موقف من الشدة واللين، لذلك نقل لنا أهل العلم عن فترة حروب الردة ما يبين ذلك: (... وعاد الناس إلى ما كانوا عليه من أمر الجاهلية فتحلوا من فروض الشريعة، فمنهم من تركها جميعاً، ومنهم من أنكر الزكاة، وزعم أنها تجب للرسول صلى الله عليه وسلم فقط، وليس لأبي بكر حق فيها، ومنهم من أعلن أنه سيؤديها بنفسه، ولئن يؤديها إلى أبي بكر الصديق، وظن ضعاف الإيمان أن سيف الإسلام قد نبت شفرته بوفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاغتنموا الفرصة للخروج من هذا الدين، وغلبت الردة على الجزيرة العربية، ولم يبق على الإسلام إلا مكة والطائف وجواثى البحرين والمدينة، فعمت الردة القبائل والقرى والتجمعات، فقام لها أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم حق القيام، ونشطوا في صدها ومنعها، ورفعوا لها رأس الجد والجهاد، ورؤي من أبي بكر رضي الله عنه صلابة لم تعهد فيه من

قبل، حتى أن الرسل كانت تأتيه بالأخبار السيئة التي يهرب منها الرجال فما كان منه إلا أن يأمر بالمزيد من الحرب والنار، حتى قال ضرار بن الأزور: فما رأيت أحدا ليس برسول الله صلى الله عليه وسلم أملا بحرب شعواء من أبي بكر، فجعلنا نخبره - أي أخبار الشر عن الردة وعظمتها - ولكأنما نخبره بما له لا عليه، وكانت وصاياه للجند تدور حول جز الرقاب بلا هوادة أو تباطؤ، حتى أنه رضي الله عنه حرق رجلا يسمى إياس بن عبد الله بن عبد ياليل ويلقب بالفجاءة، لما خدعه في أخذ أموال لجهاد المرتدين... ودارت رحى الحرب شاملة كل الجزيرة، ولم يجزع أحد من أصحاب رسول الله منها، بل كانوا رجالها وأهلها، حتى عادت الجزيرة إلى حكم الإسلام وسلطانها...).

وقد ذهب أخونا الحبيب حسين بن محمود - حفظه الله ورعاه - إلى قياس جند آل سلول على المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال في أحدهم (... دعوه حتى لا يقال أن محمدا يقتل أصحابه...) ولقد حابه الصواب في هذا القياس للأسف واعتقد أن القياس الصحيح لجند آل سلول هو قياسهم على جند مانعي الزكاة وجند مسيلمة والذين عاملهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه بسياسة (الحرب المجلية أو السلم المخزية)، ولو فرضا جدلا أنهم مثل المنافقين فهل لو قام المنافقون كل يوم بقتل فرد من الجماعة المؤمنة في حجاز على الطريق أو مداهمة هل كان يتوقع أن لا يُغير الرسول صلى الله عليه وسلم سياسته تجاههم...!!

هذا بالإضافة إلى أمور أخرى أخطأ الشيخ حسين بن محمود فيها سنعود إليها بعد إيضاح بعض النقاط...

إننا الآن في أوضاع شبيهة بالأوضاع بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وحدث الردة أو مثل ما كان عليه المؤمنون في بداية الجهاد فنحتاج للإثخان ونحتاج لأعمال مثل ما تم القيام بها تجاه بني قريظة وغيرهم، أما إذا مكنا الله واقتربنا من السيطرة ونشر العدل فما أرق أهل الإيمان وقتها، ووقتها يقول أهل الإيمان للناس: اذهبوا فأنتم الطلقاء...

للأسف الشباب في أمتنا منذ زمن قد جرد من السلاح ولم يعد يعرف طبيعة الحروب، ومن مارس الجهاد من قبل علم أن الجهاد ما هو إلا شدة وغلظة وإرهاب وتشريد وإثخان - أتحدث عن الجهاد والقتال لا عن الإسلام

فأرجو ألا يختلط الأمر على القارئ - وأنه لا يمكن أن يستمر القتال وينتقل من مرحلة إلى أخرى إلا إذا كانت مرحلة البداية فيه مرحلة إثنان في العدو وتشريد به، بل يحتاج لهذه الشدة في المراحل الأخرى في كثير من الأحيان، ولا يمكن أن يستمر جهاد في ظل الرخاوة، سواء الرخاوة في أسلوب الدعوة إليه أو الرخاوة في اتخاذ المواقف أو في أسلوب العمليات، حيث أن عنصر الرخاوة أحد عناصر الفشل لأي عمل جهادي، وإن من عندهم نية البدء في عمل جهادي وكانت عندهم تلك الرخاوة فليجلسوا في بيوتهم أفضل وإلا فالفشل سيكون مصيرهم وسيلاقون من بعده الأهوال، ومن أراد أن يتثبت ويفهم ما أقصد، فعليه بكتب السير والتواريخ والنظر فيما مر على الحركة الجهادية الحديثة، وسواء استعملنا الشدة أو اللين فلن يرحمنا أعدائنا إذا تمكنوا منا، فأجدر بنا أن نجعلهم يفكرون ألف مرة قبل أن يحاربونا.

إن مرحلة تدجين المسلمين التي مرت عليهم كان لها أثرها، إن هذا الأمر يجب أن يأخذ حقه من التوضيح بين الشباب الذي يريد أن يجاهد، فهم يفترقون عن العرب وقت البعثة، فالعرب كانوا محاربين ويعرفون طبيعة الحروب.

إننا إن لم نكن أشداء في جهادنا وتملكتنا الرخاوة كان ذلك عاملاً رئيسياً في فقدان عنصر اليأس الذي هو من أعمدة أمة الرسالة، فإن الأمة ذات اليأس هي الأمة التي تستطيع أن تحافظ على ما تكتسبه من مواقع، وهي الأمة التي تخوض الأهوال وهي ثابتة ثبات الجبال وهذه المعاني فقدناها في هذا الزمن.

"فهذا أمر تشيب له الولدان، وليس له إلا الرجال.... فإن أعجزك فالكثير من الناس قد سلكوا سبيل السلامة وجلسوا كالعصافير مع أبناءهم في أعشاشهم، يأكلون ويشربون ويرقبون الحياة من وراء زجاج بيوتهم، هذا في وقت المدافع، فإذا سكنت سيخرجون علينا بمواعظهم العظيمة ليقولوا لنا؛ لقد قلنا... وقد توقعنا... وقد أنذرنا... وقد... وقد... السنة طويلة نسأل الله تعالى قصتها... {سلقوكم بالسنة حداد أشح على الخير}، إن الكثير من المقعدين يتقنون نقد لاعبي كرة القدم، ولكنهم أصحاب أصوات عالية في قيادة المعركة على كرسي النظارة، وهم شهد الله يعرقون ويتصببون عرقاً وتُبج أصواتهم لكنهم يلعبون كرة القدم بأيديهم".

لكننا ننبه أيضا أن الشدة والغلظة يجب ألا تتعدى حدود الشرع وأن يراعى فيها المصالح والمفاسد التي اعتبرتها الشريعة في أحكام الجهاد كباب من أهم أبواب هداية الخلق إن لم يكن لهم أبوابها، وقد نبه لمثل ذلك الشيخ حسين بن محمود أكرمه الله.

لذلك كان علماء الجهاد يؤيدون شدة وغلظة بعض الفصائل المجاهدة في الجزائر ولكن عندما تعدت قلة من هؤلاء بهذه الشدة حدود الشرع، بأن تم تكفير الشعب وإقامة مذابح لأفراده - مع ثبوت أن كثير من المذابح كانت من عمل عسكر الطاعوت - أقول؛ عندما تعدوا حدود الشرع تم التبرؤ من أفعالهم ثم عندما رفضوا الرجوع عن أفعالهم تم التبرؤ منهم كأفراد وكيان، والحمد لله استمرت الكثرة المنضبطة في الجزائر على طريق الجهاد الأصيل لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم...

وينبغي ألا تدفعنا ردة الفعل لما حدث من البعض في الجزائر إلى التطرف في الاتجاه الآخر، بأن نستنكر أعمال وأفعال قام بمثلها الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده، فنكون قد عالجنا الجرم بجرم لا يقل عنه..

وإذا كان التجاوز في الشدة في الجزائر قد أطلال من المعاناة التي تصاحب الجهاد عادة فإن الرخاوة والتجاوز في اللين قد أطلالا المعاناة في أكثر من حالة قام فيها الجهاد في بلادنا في العصر الحالي بما فيها الجزائر نفسها بل بما فيه الجهاد المعاصر بالجزائر وبتأثير أشد من تأثير الشدة والأمثلة في أكثر من بلد يطول شرحها...

رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون!

هنا نشير إلى جهل ذلك الفريق المنتسب للعلم، والذين طمس الله على أبصارهم وعوقبوا بعدم الفهم جراء رضاهم بالقعود والتخلف عن خوض مواقف خاض مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقاموا بإصدار بيان على موقع الإسلام اليوم جاء فيه:

(... وهذه مشاهد المأساة في الجزائر بقرينا ومرأى منا رأينا كيف بدأت، ثم كيف ال بها الأمر فتدجرت إلى دركٍ سحيق هوى فيه شعبٌ بأكمله، البريء والاثم، ومن

خاص الفتنة ومن اعتزلها. وهذه طبيعة الفكر الجانح الذي يتخذ العنف وسيلة... إلى آخر الغناء).

نقول لهؤلاء: لو فرضنا جدلاً أن ما حدث في الرياض فيه غلو وأن هناك انشطارات في حركة الجهاد في جزيرة العرب تفرز بعض الغلاة أو المنحرفين فإن ذلك لا يكون مدعاة لإيقاف القتال الواجب في دياركم نقول لهؤلاء هذا جيش علي رضي الله عنه خرج من صفه الخوارج والسبئية وحدث في حروبه من الفتن أن جعل بعض النصاري يرتدون بعد إسلامهم وقالوا: والله لديننا الذي خرجنا منه خير من دين هؤلاء الذين هم عليه، ما ينهاتهم دينهم عن سفك الدماء وإخافة السبيل وأخذ الأموال، وقتلهم علي - رضي الله عنه على الردة - ولم يقل نوقف القتال ونراجع المسيرة لوجود انشطارات في الصف، بل قاتلهم وقتل الخوارج وقتل السبئية، وحاشاه أن يوقف القتال في سبيل إله فكيف يخالف السنة الشرعية الكونية ويسلم الأمة لأعدائها، وهذا الصديق يأتيه الفجاءة ويطلب منه أموال ورجال لقتال المرتدين فأعطاه المال وأمره على مجموعة من الرجال فأصبح بهم قاطع طريق يقتل المرتدين والمسلمين ويأخذ أموالهم، ولا يطعن ذلك في بصيرة وعقل الصديق ولا كان ذلك ثلماً في جهاده وحركته بهذا الدين، ولم يخرج وقتها أحد من الصحابة الذين اعترضوا في البداية على قتال مانعي الزكاة وقال أنظروا ماذا فعل الفكر الجانح، ولم يعمل الصديق رضي الله عنه وقتها على طلب أن يوقف مسيرة الجهاد الواجب في الجزيرة مع من يستحقون الاستئصال بحجة وجود انشطارات في الصف، بل وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح القرى بالقتال وأدخل الناس في الإسلام بالقتال والجهاد (والفكر الجانح ووسيلة العنف) على حد تعبيركم وأفرز ذلك نوعيات جيدة من خيرة البشر وأفرز معها نوعيات ضعيفة الإيمان وأخرى تبطن الكفر ما لبث هؤلاء وهؤلاء أن ارتدوا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وجرؤا قومهم معهم إلى الردة وقتل من قتل من شعوبهم على الردة وتسبب ذلك في مقتل جمع من خيرة الصحابة ومنهم القراء فهل كان على الرسول أن يتخذ وسيلة غير الفكر الجانح الذي تزعمون وهل كان هو أو أحد من بعده حفيظاً على البشر.

الذي نعلمه أن تلك هي طبيعة النفس البشرية وطبيعة البلاء الذي يبتلي به إله سبحانه وتعالى عباده ليرى منهم هل سيقومون بالجهاد أم لا:

{يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم}.

لذلك مطلوب منكم إذا كنتم تعتقدون أن هؤلاء الشباب غلاة كما تزعمون أن تعاملوهم كما عامل علي بن أبي طالب رضي الله عنه الغلاة، وليس في الأمر ضعف أو مرحلة استضعاف التي تتحججون بها لترك القتال، فولي أمركم يملك السلاح والرجال، فإذا كنتم رجال ولستم أبواق كلام وصراخ فقط فإنزلوا إلى أرض النزال، ووالله إنها الفرصة الوحيدة لأن نستريح منكم أو تستريحون منا، وبإذن الله لن يحدث ذلك فنحن باقون حتى يقتل آخرنا الدجال بعد أن يقتل رجالنا دجالكم وولي أمركم في هذا العصر بإذن الله.

والله أيها الأشباه لو بقي عندكم شيء من عقل أو فهم أو حياء لتأملتم في فتوى حاخامكم الأكبر عندما قال: (سابعاً: أن الإعانة أو الإشارة أو تسهيل قتل رجل مسلم كلها اشتراك في قتله وهؤلاء جميعاً متوعدون بأن يكبهم الله في النار حتى لو اشترك في ذلك أهل السماء والأرض لعظم حرمة دم المسلم).

والتعليق على ذلك هو ما قاله أحد الأخوة الأحبة وهو ليس بعالم مثلكم ولا يحمل الأسفار التي تحملون حيث قال حفظه الله: (هؤلاء الحكام في الكويت وفي قطر وفي السعودية وفي مصر وفي الأردن وفي غيرها تنطلق منها الطائرات لقتل إخواننا في العراق وفي غيرها.. كما فعلوا قبل ذلك في أفغانستان... فهل من قتل بأفغانستان والعراق أيضاً مسلمون؟! - بتصرف -

ما حكم من حكام هذه الطوائف وأعوانهم ومن سهل لهم واشترك معهم في قتل إخواننا في العراق وأفغانستان؟!!

في الجزء الثاني سنتناول بعض ما جاء في مقالات أخينا الحبيب حسين بن محمود حفظه الله، أسأل الله أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه.

والحمد لله رب العالمين



النفس الزكية وتفجير الرياض

الحرب المجلية أو السلم المخزية]

[2/2

بقلم: أبو بكر ناجي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى
آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

كتبت مسودة لهذا الجزء بعد المقالة الأولى والثانية
للأخ الفاضل حسين بن محمود حفظه الله ثم حدث أن
أنزل الأخ مقالة ثالثة بعنوان: (إزالة اللبس) والتي للأسف
قد زاد بها اللبس غفر الله لنا وله ورزقني وإياه سلامة
الفهم عن الله ورسوله - عليه الصلاة والسلام - ،
فاضطررت لزيادة بعض المواضع لهذا الجزء حتى
يستوعب القراء بعض النقاط، وحتى تتضح للأخ الفاضل
حسين بن محمود جوانب الخلل فيما اعترض فيه على
عملية تفجير الرياض.

مقدمة:

أولاً: منهج الاستدلال في هذه المقال قائم على فهم
أهل العلم لمجموع أدلة الكتاب والسنة، وتطبيقهم ذلك
على الواقع، وذلك لأنني إن أتيت بأدلة الكتاب والسنة
مجردة سيأتي المعترض بأدلته التي هي عندي أدلة مجتمعة
وأطلاقات وعمومات، في حين يرى هو أدلتي مثل ذلك -
ولن ننتهي - ولكن الحل هنا أن يرجع إلى أقوال علماء
السلف وفهمهم للأدلة لا على أن أقوالهم أدلة بل على أنها
الفهم الصحيح للأدلة نعم إن الله أمرنا أن نرجع لأدلة
الكتاب والسنة عند الاختلاف لكن الكتاب والسنة أمرنا
بالرجوع في فهم الأدلة لمنهاج السلف ومن اتبعهم الذي
يعبر عنه أقوالهم وأفعالهم والتي تعتبر التطبيق العملي لما
فهموه من مجموع الأدلة فضلاً على أن أقوالهم مليئة
بالأدلة من الكتاب والسنة كما سيأتي، أما اجتزاء النصوص
فهو من أبرز معالم منهج أهل البدع.

ثانياً: سأعمل بإذن الله على نقل نصوص مختصرة
جدا للاستدلال على كل مسألة، واعتقد أنها ستكون كافية
لمن طلب الحق في المسائل التي سنناقشها - بإذن الله -
لكن إضافة إلى ذلك سأحيل أثناء المناقشة إلى مراجع
موسعة من مؤلفات علماء التوحيد والجهاد، وعلى القارئ
الذي لا يقبل أي قول أو حكم إلا بالدليل، وإذا كان ما في المقال
غير كافي فعليه بالرجوع لما أحلت إليه في المراجع
الموسعة، وأرجو ألا يعترض معترض على أي نقطة بدون

الرجوع لها أحلت إليه حيث أنني سأهمل أي رد توجد الإجابة عليه هنا أو فيما أحلت إليه.

ثالثاً: في هذا المقال الإجابة على الأسئلة الآتية:

(1) هل المتنفذون في الحكم من آل سعود ورجال المباحث فقط هم طائفة الردة؟ وما حكم باقي أصناف جند آل سعود من قوات الطوارئ والمرور والمطافئ والجيش... الخ؟

(2) وهل من لحقه حكم الردة من هؤلاء يُقاتل دفعا فقط أم دفعا وابتداء؟

وهل المبادرة إلى قتلهم في أرض الجزيرة في مقرات عملهم - في غير الدفاع عن النفس - من قتال الدفع أم من قتال الطلب؟!

وهل معنى جواز أو وجوب ذلك ابتداء ودفعا حتمية البدء في ذلك الآن؟

(3) وما حكم من كان من آل سعود أو رجال المباحث أو الطوارئ أو المرور أو المطافئ وكان متاولا أو جاهلا أو مكرها؟

(4) وما حكم من مات بينهم في عملية جهادية وهو يعمل في السر مع المجاهدين أو كان من العامة وله مصلحة في مقار أمنهم؟ أي ما حكم من يُقتل من الأبرياء بصفة عامة؟

بعد الإجابة على الأسئلة - بإذن الله - ستكون هناك خاتمة تتحدث عن المصالح والمفاسد ومن يُقدرها، مع بعض النصائح العامة.

• قبل أن نجيب على الأسئلة نسرد مختصر لأدلة وجوب قتال الطوائف الممتنعة، وهل من تفصيل لأهل العلم فيها؟

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

قال القاضي ابن العربي المالكي معلقا على الآية: (فإن قيل ذلك فيمن يستحل الربا، قلنا نعم وفيمن فعله فقد اتفقت الأمة على أن من يفعل المعصية يحارب كما لو اتفق أهل بلد على العمل بالربا وعلى ترك الجمعة والجماعة) [أحكام القرآن: ج 2/ص 596].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (فأيما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضة أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر أو عن نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات المدين ومحرماته التي لا عذر لأحد في حودها وتركها التي يكفر الجاحد لوجوبها فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها وهذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء).

وإنما اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة إذا أصرت على ترك بعض السنن كركعتي الفجر والأذان والإقامة عند من لا يقول بوجوبها ونحو ذلك من الشعائر هل تقاتل الطائفة الممتنعة على تركها أم لا فأما الواجبات والمحرمات المذكورة ونحوها فلا خلاف في القتال عليها) [الفتاوى: ج 28/ص 503]، تأمل قوله: (وإن كانت مقرة بها)، وقوله: (هذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء).

راجع كذلك قول النووي في شرح حديث (أمرت أن أقاتل الناس...)، والمناظرة التي حدثت بين الصديق والفاروق رضي الله عنهما حول تفسيره. ولهذه النقطة وما سيأتي بعدها من نقاط مراجع حديثة موسعة سنشير إليها في خاتمة المقال.

هل الطائفة الممتنعة مرتدة أم من جنس الخوارج وقطاع الطرق أم من جنس البغاة؟

للعلماء فيها ثلاثة أقوال، اثنان معتبران بين راجح ومرجوح والثالث ضعيف وغير معتبر، ومن ثم هناك اختلاف في أحكام قتالها عند كل منهم، إلا أن هناك قدر مشترك بينهم سنوضحه، كذلك سنبين أن الطوائف الممتنعة في

عصرنا القول فيها واحد عند علماء السلف وإنما الخلاف في الطائفة الممتنعة امتناعاً مجرداً عن التحاكم للطاغوت.

وفي هذه النقطة نحب أن نبين أموراً هامة منها:

ذكر ابن تيمية - وهو يعد ويعتبر أبرز العلماء المحققين في التبريح بين المذاهب والآراء بل وفي هذه المسألة خاصة لأنه أكثرهم في تناول جوانبها وممارسة لها في الواقع - أقول: ذكر أن القول أن الطائفة الممتنعة من جنس البغاة قول من أقوال العلماء إلا أنه أنكره وقال أنه قول غير معتبر وأن فائله ضل ضللاً بعيداً، بل حتى لو قصد به اللفظ فقط ينكر عليه لأنه قد يفضي أن يظن البعض أنها من جنس البغاة سواء بسواء فلا يجهز على جريحها ولا يتبع مديرتها أو يظن بجواز اعتزال قتالها، أما القول بأنها طائفة مرتدة أو القول أنها من جنس الخوارج وقطاع الطرق فهما قولان معتبران لديه إلا أن القول الراجح لديه أنها من جنس الخوارج وقطاع الطرق مع عدم إنكاره القول برتدتها خاصة أنه قول أبي بكر من الصحابة، ورجح أن هناك أحكام مشتركة بين قتال المرتدين وبين قتال الخوارج وقطاع الطرق وكذلك هناك افتراق وذلك كالتالي:

- إتياع المدبر جائز في الحالتين سواء عند من اعتبرها مرتدة أو عند من اعتبرها من جنس الخوارج وقطاع الطرق.
- أخذ أموال معسكر الممتنعين كغنيمة جائز كما هو مع المرتدين.
- الإجهاز على الجرحى (التزيف) وقتل الأسيرى جائز في الحالتين خاصة إذا لم يتم إقناء هذه الطائفة أو لم تستسلم شوكتها بالكلية.

بل ذهب إلى أن الطائفة الممتنعة لها حكم زائد عن الخوارج، بأن لا تترك على حالها كما يترك الخوارج إذا لم يتخذوا موقف عملي بناء على اعتقادهم.

أما الاختلافات فهي:

(1) أن المقدور عليه في الطائفة المرتدة يُقتل وإذا تاب بعد القدرة للأمير الخيار في قتله أو استيقائه، بينما المقدور عليه في الطائفة الممتنعة إذا كان القول الذي يتبناه الأمير أنها من جنس الخوارج وقطاع الطرق أنه

يُعاقب بالحدود على ما ارتكبه من جرائم فقد يقتل منهم أو يقطع أيديهم أو يرحم ونحو ذلك، والمقدور عليه هنا أخص من الأسير، فهو الأسير بعد القضاء على هذه الطائفة بالكلية وإفنائها أو استسلامها، وقد مر معنا أن أسيرهم يجوز قتله مثل أحكام قتال المرتدين سواء بسواء طالما أن الحرب لم تنته بالكلية.

(2) يجوز سبي نساء المرتدين بينما لا يجوز سبي نساء قطاع الطرق.

ما قاله في التقسيم السابق:

قال شيخ الإسلام: (... وهذا كله مما بين أن قتال الصديق لمانع الزكاة وقاتل على للخوارج ليس مثل القتال يوم الجمل وصفين فكلام على وغيره في الخوارج يقتضى أنهم ليسوا كفارا كالمتردين عن أصل الإسلام وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم كحكم أهل الجمل وصفين بل هم نوع ثالث وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم) [الفتاوى: ج 28/ص 518]، وراجع ما قبلها ابتداء من [ص 509] فهو نفيس.

ويقول: (.. لكن من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون فقد أخطأ خطأ قبيحا وضل ضلالا بعيدا...) [ج 28/ص 541].

مع ملاحظة أن هناك ممن قال أنهم من جنس البغاة والخلاف معه لفظي بقدر ما وتفصيل ذلك يطول.

الخلاصة: القول بأنهم مثل البغاة قول ضعيف شاذ أما القولان بأنهم من جنس المرتدين أو من جنس قطاع الطرق والخوارج فهما قولان معتبران لا يُنكر على الأمير في العصور السابقة تبني أي منهما ما دام ذلك ما ترجح لديه، بل تتشابه أحكام القتال إلى حد كبير عند تبني أي من هذين القولين.

مع ملاحظة هامة جدا جدا: أن ترجيح شيخ الإسلام أن الطائفة الممتنعة غير مرتدة لم يكن تائرا بطريقة أهل الإرجاء في عدم تكفير إلا بالجدود أو الاستحلال عند الامتناع وإنما راجع إلى تصور مجرد لحكم الطائفة وكونها تقاتل حتى ترتكب محرمات كما يفعل قطاع الطرق المحاربون واعتقد أن اختياره هو الراجح إلا

أن ذلك الحكم لا يتخرج إلا على طائفة مثل التتار لم تكن تلزم كل جندها أو كل الناس بالتحاكم إلى الياسق، فامتناع كثير من أفرادها كان امتناعاً مجرداً، لم يكن امتناعاً مقترناً بلزوم التحاكم للياسق، لذلك من تتبع أقوال شيخ الإسلام يجد أنه يكفر من يتحاكم لغير الشرع قولا واحداً، إلا أنه أحياناً يكفر الطوائف الممتنعة والتتار وأحياناً لا يكفرهم فيما يظهر، فيظن البعض أنه كان له قولان في الطوائف الممتنعة ولكن أعتقد أن الصحيح أنه أحياناً كان يتحدث في جانب الامتناع المجرد وأحياناً كان يتحدث في جانب الامتناع المقترن بالتحاكم للياسق، لذلك فالطوائف الممتنعة في عصرنا من الشرطة والجيوش هي طوائف ردة بالإجماع، وما كان يمكن أن يذكر ابن تيمية أن لها قولان عند أهل السنة، لأنه ليس مرجئاً أو متلبس بشيء من الإرجاء، وذلك لأن الطوائف الممتنعة في عصرنا تفرق عن ما قصدتهم ابن تيمية في أنها تحلف اليمين وتجتمع على حماية الدساتير الوضعية وهذا هو طبيعة عقدها مع أنظمة الردة، هذا بالإضافة إلى غير ذلك من المكفرات من موالاتة اليهود والنصارى والتعاون والتعاقد على ذلك وعلى قتال من يجاهد اليهود والنصارى وغير ذلك من المكفرات كحراسة المرتدين والعلمانيين وتأمين وحراسة الصحف والمجلات والهيئات التي تسخر من الدين وأهله وتحاربهم وكفى بأمر من تلك الأمور ليكون حكم هذه الطوائف أنها طوائف ردة.

نريد أن نخلص مما سبق أن القول بأن الامتناع المجرد ردة قول معتبر عند أهل السنة ولكنه مرجوح لأنك لو تأملت قطاع الطرق المحاربين تجدتهم ممتنعين ومع ذلك لا يكفرون بنص القرآن، وإنما كفر الممتنع - امتناعاً مجرداً - من كفره من أهل السنة لاعتبار أمر زائد في تصويره يلتحق بالطوائف الممتنعة عن قطاع الطرق، أما الامتناع المقترن بالتحاكم فهو ردة عند كل أهل السنة حتى ولم يكن هناك استحلال، وإنما يشترط الاستحلال أهل الإرجاء، ومن كل ذلك لا شك لدي أن الإجماع منعقد على ردة من هم مثل الطوائف الممتنعة في عصرنا، وما قلته هنا قلما تطرق إليه من تناول حكم الطوائف الممتنعة في عصرنا فهم إما ينسبوهم إلى الردة ويضعفوا ما رجحه ابن تيمية، مع كون ابن تيمية كان يتحدث عن الطوائف الممتنعة امتناعاً مجرداً، وهو ما ذهب إليه الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز - حفظه الله وفك الله أسرته - في كتابه "الجامع لطلب العلم الشريف" أن ذهب إلى أن الطوائف الممتنعة مرتدة بإطلاق ونسب ذلك لابن تيمية، كذلك ذهب

إليه سفر الحوالي في كتابه القديم عن الإرجاء، بل لقد عالى في الأمر حيث أطلق القول بأن من يقول بعدم ردة الطوائف الممتنعة مرجئ أو متلبس بإرجاء وهو كان يمكن أن يكون على صواب لو قصد من يقول ذلك على الامتناع المقترن بالتحاكم.

في حين ذهب الفريق الآخر المتمثل في الجماعة الإسلامية بمصر في بحثها القديم - قبل أن تبدل - "القول القاطع فيمن امتنع عن الشرائع" إلى الظن أن ترجيح ابن تيمية ينطبق على الطوائف الممتنعة في عصرنا فقالت بوجود قتالها ولكن لم تقل بردها ولم تنتبه أن ابن تيمية كان يتحدث عن الامتناع المجرد.

المفارقة هنا أن الشيخ سفر الحوالي كان يتهم الجماعات المصرية بالغلو والتشدد في حين أن أقواله كانت أكثر تشددا منها!!

وحول التفصيل في حكم الامتناع مسائل أخرى تضيق عنها المقالة، منها حقيقة ما ذهب إليه شيخ الإسلام محمد بن الوهاب رحمه الله من نقله الإجماع في تلك المسألة.

سنفترض جدلا أن الطوائف الممتنعة في عصرنا من جنس قطاع الطرق والخوارج وأنها ليست طوائف ردة سينجد أن أحكام القتال لن تختلف كثيرا، ولكن هل يختلف الأمر في كونها طائفة حاكمة أو طائفة محكومة أو طائفة مستقلة في أرض منعزلة عن الدولة الإسلامية؟ وهل يستلزم الأمر لو قلنا جدلا بعدم ردها أن يقاتلها إمام ولا يحل لأي فرد أو مجموعة مؤمنة مستقلة لها أمير أن تقاتلها؟

بالطبع هذا السؤال تحصيل حاصل لأننا نعتقد بردة الطوائف الممتنعة في هذا العصر، والمرتب لو كان حاكما يُقتل ويُقاتل ويجوز لأي مجاهد ولو منفردا قتال المرتدين، ولن يجادلنا في ذلك مجادل، ولكن نحن نفرض فرضا جدليا أنهم غير مرتدين لنقطع الطريق على أي مجادل مرجئ أو متلبس ببعض أقوال أهل الإرجاء أو مجادل عن وصف حالهم.

للإجابة على أسئلة الفقرة السابقة أقول:

عندما أوجب ابن تيمية قتال التتار كانوا يحكمون العراق، بل إنه وصم من طلب أن يدخلوا في طاعتهم - كما دخل أهل العراق - بالنفاق.

يقول رحمه الله في قول لم يتنبه له كثير ممن تكلم في هذه القضية: (وهكذا لما قدم هذا العدو كان من المنافقين من قال ما بقيت الدولة الإسلامية تقوم فينبغي الدخول في دولة التتار وقال بعض الخاصة ما بقيت أرض الشام تسكن بل ننتقل عنها إما إلى الحجاز واليمن وإما إلى مصر وقال بعضهم بل المصلحة الاستسلام لهؤلاء كما قد استسلم لهم أهل العراق والمذخول تحت حكمهم) [ج 28/ص 450].

لذلك لم نظلم القائل بأن يدخل تحت حكم حكام هذا الزمان ولا ننازعهم أو أنهم ولاة أمر لم نظلمه عندما نقول عنه أنه من جنس المنافقين، بل لقد ذهب البعض - كعائض القرني وغيره - لأخيث من هذا، بأن طالب أن يدخل المسلمون في العراق تحت إمرة مجلس الحكم الذي يجبر الناس على التحاكم لدستور أخيث أثرا من اليأسق، وما ذهب إليه عائض أخيث مما ذهب إليه من نسبهم ابن تيمية للنفاق لأمرين:

أولهما: أن التتار لم يكونوا ليتدخلوا لو تحاكم الناس فيما بينهم بالشرع ولن يجبروا أحد على التحاكم لليأسق إذا لم يذهب إليهم مشتكيا.

والأمر الثاني: أن مجلس الحكم العراقي يتلقى أوامره صراحة من أهل الصليب.

القصد: من هذا النص لابن تيمية يتبين أيضا أن الطوائف الممتنعة تقاتل ولو كانت تحكم بعض البلاد أو بلد ما، ولا يشترط أن تكون تحت إمرة أمير وامتنعت عن الشرائع وهي تحت ولايته ليتحقق مناط قتالها كما يدعي بعض الجامية وغيرهم من الجهال وهذا نص ابن تيمية واضح في هذا.

أما هل هذه الطوائف - على فرض جدلي بعدم ردها - يُشترط إمام آخر في أرض أخرى ليعلن القتال عليها ويخرج لقتالها؟

للإجابة على ذلك تأمل معي هذا القول لشيخ الإسلام: (... كُتب أول هذا الكتاب بعد رحيل قازان وجنوده لما رجعت من مصر في جمادى الآخرة وأشاعوا أنه لم يبق منهم أحد ثم لما بقيت تلك الطائفة اشتغلنا بالاهتمام بجهادهم وقصد الذهاب إلى إخواننا بحماة وتحريض الأمراء على ذلك حتى جاءنا الخبر..) [ج 28/ص 467].

فتأمل: هذه الطوائف الممتنعة كان لها إمام يشهد الشهادتين ويُعظم الصالحين من المسلمين متغلب على العراق وأجزاء من الشام مع مقاومة أهلها وابن تيمية يقاتله مع مجموعة رجال حوله ويوجب ذلك على الناس، ويذهب ليحرض الأمراء في مصر وباقي أجزاء الشام على قتالهم.

وهذه النقطة تتضح أكثر عندما نقرأ النص التالي لشيخ الإسلام يقول: (فإن هؤلاء إذا كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فإنه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم حتى يكون الدين كله لله) [ج 28/ص 551].

لذلك فابن تيمية يجعل قتالهم - حال أن هؤلاء القوم أسلموا ولم يتحاكموا فيما بينهم بأحكام الشرع في أرض لم تُحكَم بالإسلام من قبل - قتال طلب أما حال قدومهم إلى أرضنا وحكمهم وتغلبهم على بلادنا فجهادهم جهاد دفع مثلهم في ذلك مثل تغلب الكفار ومثل الحاكم لو ارتد سواء بسواء، هذا مع أنه يمتنع قدراً أن تحكم طائفة ممتنعة بلد ولا يكون رأسها على الأقل مرتداً وذلك لأنه إذا لم يحكم الشرع سيحكم غيره ضرورة، فيرتد هو وكل من يتحاكم لغير الشرع، أما لو كان شرعه ملزماً للجميع فيرتد معه كل من يدخل في ذلك اختياراً وكل من يعينه على إلزام الناس بذلك.

ومن الفقرة السابقة يتبين كذلك أن قتال طوائف الردة التي تحكم بلادنا هو من قتال الدفع، ويتوكد لو داهمونا في بيوتنا، ولكن حتى لو لم يداهمونا في بيوتنا فقتالهم وقصدهم في مقرات أمنهم وشرطتهم وقواعد جيوشهم يظل من قتال الدفع أيضاً، وإنما كون قتالهم يكون من قتال الطلب فذلك عندما يكونوا في أرض لم تحكم بالإسلام من قبل، وتلك النقطة لا يتنبه إليها بعض الأخوة.

يقول شيخ الإسلام: (... وأبلغ الجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع كمانعي الزكاة والخوارج ونحوهم يجب ابتداء ودفعاً، فإذا كان ابتداءً فهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقيين وكان الفضل لمن قام به..) [ج 28/ص 358].

ومعلوم أن الجهاد الذي يكون ابتداءً ودفعاً لا يشترط له أمير عند انعدامه أو تعذر الاتصال به أو تضييعه للجهاد لأنه كما قال الشوكاني النصوص بالقتال عامة غير مقيدة بشرط، ومع كون هذا الشرط بدعي وقد نص على ذلك العلماء كالشوكاني وابن تيمية وابن قدامة والجويني وعلماء نجد - راجع فصل الإمارة في كتاب العمدة لإعداد العدة -

أقول: على الرغم من يدعية هذا الشرط إلا أنه متحقق أيضاً، فأمراء الجهاد الآن موجودون ويسيطرون على أراضي وجبال في أفغانستان وجزيرة العرب وغيرها، اللهم إلا إذا اشترط البعض أن تكون تلك السيطرة باعتراف الأمم المتحدة!!

وبذلك نكون قد أجبنا على أسئلة رقم (2) التي في مقدمة هذا الجزء، وتكون الإجابة كاملة كالتالي:

أن مقاتلة الطوائف الممتنعة في جزيرة العرب من قتال الدفع، بمعنى المبادرة إلى قتلهم في مقام أمنهم وتحصيناتهم من قتال الدفع أيضاً، وأنه إذا كان من سياسة المجاهدين في جزيرة العرب عدم مباداتهم بالقتال إلا دفاعاً عن النفس لاعتبارات خططية (تكتيكية) فلا يعني ذلك أن البدء في قتالهم في مقام أمنهم من قتال الطلب بل ذلك يكون إذا كانت الجزيرة لم تُحكم من قبل بالإسلام.

وخلاصة ذلك: أن تفجير الرياض من قتال الدفع حتى لو كانت حكومة الرياض لا تعذب ولا تعتقل ولا تسجن ولا تقتل المجاهدين وذلك لأنها محتلة أراضي المسلمين - في ختام المقال ساحيل للمراجع المعتمدة لدى المجاهدين والتي تؤيد كل ما في المقال -

ونحن لم نرد بعد على السؤال رقم (1) والذي يقول:

• هل المتنفذون في الحكم من آل سعود ورجال المباحث فقط هم طائفة الردة؟ وما حكم باقي أصناف جند آل سعود من قوات الطوارئ والمرور والمطافئ والجيش... الخ؟

أقول وبالله التوفيق:

يقول شيخ الإسلام: (... وكل من قفز إليهم - أي الطوائف الممتنعة - من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم...) [ج 28/ص 530].

عندما يقوم أي نظام بإحصاء قواته تجده يسجل أن قوته تشمل رقماً معيناً، هذا الرقم هو مجموع جنده في الفروع المختلفة الجرس الملكي أو الرئاسي والأمن المركزي أو الطوارئ أو المرور أو جنود فروع الإمداد من تغذية ونحو ذلك أو جنود المطافئ... الخ، ومع أن الحكم لا يختلف بين الجيش والشرطة في أن كلاهما جزء من النظام المرتد كما سنبين بالأدلة وأقوال علماء السلف، إلا أن الأمر في جيوش منطقتنا العربية واضح أنها تُعد ليس لقتال اليهود والنصارى، وإنما مهمتها الأساسية أنها احتياطي للشرطة، فإذا فشلت الشرطة في مواجهة المقاومين للحكم المرتد نزل الجيش إلى الشوارع.

قلنا أن جميع فروع الجيش والشرطة مسجلة على قوة النظام في أوراق النظام نفسه، والواقع العملي الذي سنذكره هنا يثبت ذلك أكثر، فمثلاً إذا كان هناك مداهمة في منطقة معينة فقوات الطوارئ والمباحث تذهب مصحوبة بقوات المرور لتغلق الطرق المارة حول منطقة المداهمة، وتذهب كذلك مصحوبة بقوات مطافئ لإخماد أي حرائق قد تضر بالقوات أو لإنقاذ قوات حوصرت خلف نارٍ مشتعلة أو تحت هدم، وأحياناً استخدام خراطيم المياه لأغراض ما، كما توجد فرق في المطافئ لإبطال القنابل التي يزرعها المجاهدون للفتك بالعدو سواء الصليبي أو جند المباحث... الخ، تلك الاستخدامات لكل فروع القوات، فالأمر لا يقتصر في الحكم على من يباشر القتال والقتل والتعذيب منهم.

يقول شيخ الإسلام: (وإذا كان المحاربون الحرامية جماعة فالواحد منهم باشر القتل بنفسه والباقون له أعوان وردء له فقد قيل إنه يقتل المباشر فقط، والجمهور على أن الجميع يقتلون ولو كانوا مائة، وأن الردء والمباشر

سواء، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ربيئة المحاربيين، والربيعة هو الناظر الذي يجلس على مكان عال ينظر منه لهم من يجئ، ولأن المباشر إنما تمكن من قتله بقوة الردء ومعونته، والطائفة إذا انتصر بعضها ببعض حتى صاروا ممتنعين فهم مشتركون في الثواب والعقاب كالمجاهدين، فإن النبي قال: "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ويرد متسريهم على قعدهم"، يعني إن جيش المسلمين إذا تسرت منه سرية فغنمت مالا فإن الجيش يشاركها فيما غنمت لأنها بظهره وقوته تمكنت... فأعوان الطائفة الممتنعة وأنصارها منها فيما لهم وعليهم) [ج 28/ص 311].

بل لقد ذهب الفقهاء - تبعاً للأدلة - لأوسع من ذلك، أن من كثر سواد الجند المباشرين للقتال - فقط كثر السواد دون أن يقاتل أو يعاون - حكمه حكم الجند المقاتلين، ولا يجادل أحد أن من حالات تكثير السواد ارتداء زي الجنود.

ودليل ذلك في الحديث الذي في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبث في منامه فقلنا: (يا رسول الله صنعت شيئاً في منامك لم تكن تفعله؟!)، فقال: (العجب أن ناساً من أمتي يؤمنون هذا البيت برجل من قريش وقد لجأ إلى البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم)، فقلنا: (يا رسول الله أن الطريق قد يجمع الناس!)، قال: (نعم! فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل، فيهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادراً شتى، يبعثهم الله عز وجل على نياتهم).

وفي لفظ للبخاري عن عائشة، قالت: قال رسول الله: (يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم)، قالت: قلت: (يا رسول كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟!)، قال: (يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم).

وفي شرح ذلك الحديث يقول الإمام النووي: (وفي هذا الحديث من الفقه التباعد من أهل الظلم ونحوهم من المبطلين لئلا يئال ما يعاقبون به، وفيه أن من كثر سواد قوم جرى عليه حكمهم في ظاهراً عقوبات الدنيا)، انتهى كلام الإمام النووي رحمه الله.

وأعتقد أن ما نقلته عن ابن تيمية والنووي يكفي،
وتأمل قوله: (ظاهر عقوبات الدنيا).

أما عن العلماء المعاصرين فلن أنقل أقوال المشايخ
أبي قتادة أو أبي محمد أو أبي بصير أو عبد القادر عبد
العزيز وغيرهم حفظهم الله جميعاً بل سأكتفي بقول
الهاخام الأكبر لآل سلول - المفتي - يقول في بيانه في
استنكار تفجير الوشم وكأنما أنطقه الله: (... إن الإعانة أو
الإشارة أو تسهيل قتل رجل مسلم كلها اشتراك في قتله،
وهؤلاء جميعاً متوعدون بأن يكبهم الله في النار حتى لو
اشترك في ذلك أهل السماء والأرض لعظم حرمة دم
المسلم...).

فتأمل قوله كيف أقام الحجة على كل فئات الطائفة،
خاصة أن النظام الحاكم وجنوده في بلده لا يشترك فقط
في قتل الموحدين في الجزيرة بل يشترك في قتل
الموحدين المجاهدين في أفغانستان والعراق بل وعموم
المسلمين هناك، بل ويفعل كل ذلك عوناً وطاعة لأهل
الصليب وهذه ردة صراح.

نتقل للإجابة على السؤال رقم (3) والذي جاء فيه:

• ما حكم من كان من آل سعود أو رجال
المباحث أو الطواريء أو المرور أو
المطافئ وكان متاولاً أو جاهلاً أو
مكرهاً؟

بداية أقول: لقد أكثرت في بعض ما سبق من فقرات
من الفرض الجدلي بعدم ردة الطوائف الممتنعة في
عصرنا حتى يتضح أكثر أن الحكم على أعيان الطائفة
بالكفر غير مؤثر على وجوب قتالها، ولا مانع من قتالها حتى
لو لم نتبين أحكام أعيان جندها، فقد ذهب شيخ الإسلام
لوجوب قتال أصناف من الطوائف الممتنعة دون التوقف
على التكفير بل كانت في حكم قطاع الطرق والخوارج
عنده، وسأنقل فيما يأتي نصوص كثيرة لعلماء السلف
مدعمة بأدلتهم من الكتاب والسنة على أن طائفة المرتدة
وأعوانها ومن كثر سوادها تقاتل دون الحاجة للتأكد من
حكم المعين، بل يحكم على كل جندها بالحكم العام

للطائفة طالما لم تضع سلاحها وتستسلم، وذلك في أحكام الدنيا.

سأنقل من الأدلة وأقوال أهل العلم ما أعتقد أنه سيتعجب له أخونا الفاضل حسين بن محمود، لاني أعتقد لو كان قرأها من قبل لما قال ما قال.

قبل أن أسرد الأدلة أؤكد على أنني أتفق مع الجميع باحتمال وجود جاهل أو متأول أو مكره في جند الأنظمة الطاغوتية، إضافة لاحتمال وجود جند نيتهم التجسس لصالح المجاهدين أو القيام بأعمال ضد قوات المردة في المستقبل، لكن هل يقول أحد أن الشرع يأمر بالمستحيل ويضع الحرج على الأمة والمجاهدين، قواعد الشريعة المحكمة وحكمتها تآبى ذلك.

لذلك نجد أن أول دليل على أن عدم التأكد من حكم أعيان الجند في الآخرة غير مؤثر على أحكام القتال هو أن الصحابة لم يستوقفوا جيوش المردة جندياً بعد جندي ليتأكدوا كونه غير مكره أو جاهل أو متأول مع احتمال راجح وجود بعض الجند لهم مثل هذا الحال - الإكراه أو الجهل أو التأول - هذا الاحتمال يتفق عليه العقول، فما كانوا من السذاجة ليفعلوا ذلك أو ليشغلوا تفكيرهم بذلك، ونجد أن الصديق رضي الله عنه - ورغم توقف الوحي - يلزم قادة المرتدين أن يتوبوا ويقروا أن قتلهم في النار حتى يكف عنهم، مع كونه أدري أنه من المحتمل أن يوجد في قتلهم من قتل جاهلاً أو متأولاً أو مكرهاً على القتال، حتى أن إلزامهم أن يقروا أن قتلهم في النار يوحى أنهم كانوا يعتقدون غير ذلك بما يشبه التأويل عند بعض اصنافهم، ولا شك أن حكم الصديق هذا قد قصد به ظاهر أحكام الدنيا من الدفن في مقابر الكفار وأموال القتلى ونحو ذلك لا على سبيل الجزم أن قتلهم في النار حتماً حيث أن الوحي انقطع مع احتمال وجود موانع في المعينين كما ذكرنا.

وللأمر جوانب أخرى تتعلق بالمعركة القتالية وأثرها وأثر حرارتها على النفوس والعقول مما يضيق مساحة العذر، خاصة في القضايا التي حقيقتها حق وباطل بحيث تكون المعركة في نفسها هي حجة الله، وللصحابة والسلف أقوال في ذلك، كذلك علماء السلوك والنفوس وشرح ذلك يطول.

ما نريد أن نؤكد عليه أنه من السذاجة أن نظن أن الشريعة المحكمة تأمر بأن نذهب لجندي أو ضابط يحمل السلاح ونقول له تعالى نعلمك أن ما تفعله كفر لكي نستطيع قتلك بعد ذلك إن لم ترجع وتتوب، ومن السذاجة أيضا أن نظن أن الشريعة تأمرنا بالحوار معه وسؤاله إذا كان مكرها أم لا، فإنه بمجرد أن نفعل أحد الأمرين يغلب الأمر على أننا سنقضي الليل في السجن على الأقل إن لم نُقتل، لذلك ذهب الفقهاء أن المرتد المحارب - الغير مقدور عليه - يُقتل بدون استتابة.

يقول شيخ الإسلام: (... المرتد لو امتنع بأن يلحق بدار الحرب، أو بأن يكون المرتدون ذوي شوكة يمتنعون بها عن حكم الإسلام، فإنه يُقتل قبل الاستتابة بلا تردد...) [الصارم المسلول: ص 322].

والاستتابة عند ابن تيمية تشمل تبيين استيفاء الشروط وانتفاء الموانع كما أشار لذلك صاحب الجامع حفظه الله، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم فإن أصروا كفروا حينئذ، ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل) [الفتاوى: ج 7/ص 610].

ويقول في إثبات جواز قتالهم مع احتمال وجود موانع لتكفير أعيانهم كالأكره وكان قد نص من قبل على أنهم يدعون التأويل وما كان ذلك مانع لقتالهم وقتلهم عنده: (... والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الإسلام من مانعي الزكاة والخارج - و- من أهل الطوائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسرى يوم بدر يا رسول الله إنني خرجت مكرها فقال النبي أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فإلى الله...) [الفتاوى: ج 28/ص 546].

ويقول: (فإن المسلمين إذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيدا ومن قتل وهو في الباطن لا

يستحق القتل لأجل مصلحة الاسلام كان شهيدا، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي انه قال يغزو هذا البيت جيش من الناس فينما هم ببداء من الأرض إذ خسف بهم ققيل يا رسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم فإذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به أو بأيدي المؤمنين، كما قال تعالى {قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا}، ونحن لا نعلم المكره ولا نقدر على التمييز فإذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك ماجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على نيته يوم القيامة فإذا قتل لأجل قيام الدين لم يكن ذلك باعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين...} [ج 28/ص 547].

وتأمل جمعه بين العذاب الذي يصيب الله به أعدائه بالخسف والزلازل ونحو ذلك وبين العذاب بأيدي المؤمنين وجمعه الآية مع حديث الجيش الذي يغزو الكعبة مع هذه المسألة فإنه نفيس.

ويقول: (والمقصود أنه إذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له أن يقاتل بل عليه إفساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الإسلام كما نعي الزكاة والمرتدين ونحوهم فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون، كما لو أكره الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكره رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وإن أكرهه بالقتل، فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يُقتل هو، بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعا...) [الفتاوى: ج 28/ص 539].

بل إن ابن تيمية توسع في ذلك عمليا بما يؤكد وضوح هذا الأمر فقال للناس ليشجعهم على القتال حيث كانوا متخوفين من احتمال حرمة دماء جند التتار لكونهم يشهدون الشهادتين (وكان يقول للناس إذا رأيتموني من ذلك الجانب وعلى رأسي مصحف فاقتلونني فتشجع الناس في قتال التتار) [البداية والنهاية لابن كثير: ج 14/ص 24].

فتأمل! يطلب منهم قتله وهو من هو، ولو كان متأولا متمسكا بالإسلام وما زال المصحف فوق رأسه فليقتلوه، بأمرهم يقتل أكبر عالم في عصرهم لو وقف في صف الطائفة الممتنعة.

بين قتال الفتنة وفتنة الجهاد

نتقل للإجابة على السؤال رقم (4) والذي جاء فيه:

- ما حكم من مات بين جند الطاغوت في عملية جهادية وهو يعمل في السر مع المجاهدين أو كان من العامة وله مصلحة في مقار أمنهم أو كان مارا بجوارها؟ أي ما حكم من يقتل من الأبرياء بصفة عامة؟

تأمل أخي هذين الصورتين الذين وضحهما شيخ الإسلام وبين أن الأولى متفق عليها بين العلماء والثاني خلافية وقد رجح فيها القول الذي تختاره جماعات الجهاد في عصرنا، وتنبه أن ذلك كان في سياق فتواه حول قتال الطوائف الممتنعة أيضا، الصورتان هنا: المتفق عليها (وقد اتفق العلماء على أن جيش الكفار إذا ترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا فإنهم يقاتلون، وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم)، أما المختلف فيها وما يرجحه فيقول مكمل كلامه: (وإن لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضي إلى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء، وهؤلاء المسلمون إذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيدا، فإن المسلمين إذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيدا، ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الإسلام كان شهيدا، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي أنه قال يغزو هذا البيت جيش من الناس فينما هم ببذاء من الأرض إذ خسف بهم، فقيل يا رسول الله وفيهم المكره، فقال يعثون على نياتهم فإذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به أو بأيدي المؤمنين كما قال تعالى {قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا}، ونحن لا نعلم المكره ولا نقدر على التمييز فإذا قتلناهم

بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم) [الفتاوى: ج 28/ص 546].

فإذا تأملت هذا فتأمل كيف أنه يقول ذلك عن أسرى مكرهين مؤمنين مجاهدين من خيرة المسلمين فكيف بمن يخالط الطوائف الممتنعة بمحض اختياره بعد أن سمع نداء المجاهدين بعدم مخالطتهم في مقار أمنهم وتجمعاتهم، إن الذين يعيشون بجوار العدو المستهدف بخيارهم يبرأ المجاهدون من ذنب دمائهم أكثر من براءتهم من ذنب دماء من تترس العدو بهم من الأسرى المكرهين الذين هم في الأصل من المؤمنين الاتقياء المجاهدين، لذلك فمن أقر بمسألة التترس يقر بالضرورة بجواز قصف العدو ولو اختلط بهم هؤلاء.

وقد حذر المجاهدون مرارا علانية من الاقتراب من تلك الأهداف، هذا مع كون الشرع لا يلزم بوصول الإنذار لكل أحد وإلا لكان الشرع يأمر بالمستحيل، لذلك من يقرأ الحديث عن الجيش الذي يغزو الكعبة وتعليق ابن تيمية والنووي عليه يعلم كثير من الحكم الشرعية التي تخفى عن العقول للوهلة الأولى، ومن قتل من هؤلاء لإكراهه أو جهله وتآويله أو جهله بالتحذير ونحو ذلك فهو شهيد ولا يُترك الجهاد الواجب لأجل من قتل شهيدا كما يقول شيخ الإسلام.. لاحظ قوله - الجهاد الواجب -

الجهاد واجب علي وعليك وعلي أبي وأبيك وكل مسلم ذكر بالغ عاقل، ووجب على كل هؤلاء القيام بعمليات ضد النصارى وضد من عطل شرع الله وطبيعي أنهم سيواجهون القتل والأذى والأسر والمشقة فإذا تقاعس هؤلاء ولم يقوموا بما وجب عليهم بل وقاموا بمشاركة العدو حياته اليومية من النصارى ومن عطل شرع الله بل وإعطاء الولاء لمن عطل شرع الله والذهاب إلى أقسام شرطته والتعامل فيها بدلا من نسفها فهل المقصر يكون له الحق في تضييع أمر الله بالقتال، بل بما يقوم به من أبلغ درجات التقصير من مشاركة العدو حياته بدلا من حربه، إذن فلنجلس في بيوتنا وسيفرض علينا القعدة والمخلفين التخلي عن الواجب الشرعي بتخلفهم..

وليرجع القارئ لكلام هام جدا حول ذلك للشيخ عبد الله عزام في كتابه جهاد "شعب مسلم" [ص 46].

أكرر: هؤلاء يجب أن يشاركون في العمليات بأنفسهم ويهاجروا إلى الصحاري والجبال التي يعيش فيها المجاهدون فإن عجزوا أو تقاعسوا فأقل شيء أن يعتزلوا العدو ويقاطعوه فإن لم يتمكنوا من ذلك إلا بالمكوث في بيوتهم وليكونوا أحلاس بيوتهم وإلا فلا يلومون إلا أنفسهم، ومن كان منهم معذورا لعذر كجهل ونحو ذلك أو لضرورة في مخالطة هؤلاء ووقع عليه إيذاء فهو ماجور ومن تسبب في أذيته من المجاهدين فهو ماجور كذلك.

لقد كانت حساسية العلماء النابهين كابن تيمية وغيره للدماء في محلها، وكانت المصطلحات في ذهنه وذهن أمثاله واضحة أما في عصرنا فالأمر بين فريقين، فريق تشوشت في ذهنه المصطلحات والقضايا، وفريق يتاجر في المصطلحات، ويقبض المدانير والريالات في ترويح المصطلحات التي تخدم أصحاب السلطة والمال، فتأمل مصطلح مثل مصطلح "الفتنة" أو "قتال الفتنة" كيف فهمه ابن تيمية، تأمل معي ما يلي:

يرد شيخ الإسلام على ظن بعض الناس أن قتال التتار - الذين يشهدون الشهادتين ويحكمون العراق - فتنة فيقول لهم أن قتال الفتنة شيء آخر وأن قتال الطوائف الممتنعة ليس من قتال الفتنة بل هو قتال يأمر به الشرع، قال: (فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع أن كل واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الإسلام مثل ما كان أهل الجمل وصفين وإنما اقتتلوا لشبهه وأمور عرضت) [الفتاوى: ج 28/ص 551].

وصدق والله هذه هي الفتنة، أما من يقول؛ أن من الفتنة قتال الطوائف الممتنعة المرتدة الموالية لليهود والنصارى الوالجة في كل أبواب الكفر البواح، فإنما هو أضل من حمار أهله، أو مفتون ببارقة السيوف يخشى خوض الجهاد وفتنته فباع دينه وأخرته براحة الدنيا نسال الله العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة.

وتأمل بعد ذلك فهمه لقضية أو مصطلح "دم المؤمن" الذي يتاجر به الآن كل متردية ونطيحة يقول: (... ففي جواز القتال المفضي إلى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء، وهؤلاء المسلمون إذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيدا، فإن المسلمين إذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون

شهيدا، ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الاسلام كان شهيدا... [الفتاوى: ج 28/ص 547].

وتأمل في ذلك قوله: (ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيدا)، وتأمل ما نقلناه قبل ذلك عنه من أن قتال الطوائف الممتنعة واجب دفعا وابتداء، طبعاً وحالهم الآن دفعا لأنهم أتوا وحكموا أرضنا.

وهذا الحكم حكم شرعي وقدري أيضاً، تتفق عليه العقول البشرية المؤمنة والكافرة جميعها، وهو أمر من قديم الأزل لم يتخلف ذلك حتى في عصر النبوة أو عصر الخلافة الراشدة، ولا تجد استنكاره إلا في ديار الإسلام في عصرنا من قعدة المنسويين للعلم وجهال الحركات الإسلامية الراكنة، حيث أن الحروب الكبرى والعمليات العسكرية الصغرى المبررة في العالم كله مسلمه وكافره يسقط فيها ضحايا أبرياء، ويتم تبرير ذلك تحت اعتبارات بعضها سائغ وبعضها غير سائغ، وما مصطلح "اليران الصديقة" عنا ببعيد.

فيا عبدة الدرهم والدينار وبا من يجبن من ممارسة القتال وبا من يجهل الدين والدنيا ويعيش في غفلة عن الحياة كفوا عنا أذاكم، فنحن بفضل الله أحرص على دماء المؤمنين منكم، وأحرص على أن ينالهم الخير في الدنيا والآخرة منكم.

ونسجل على هؤلاء حادثتين سابقتين، ففي التسعينات عند فتح كابول وعند إخراج الحزب الاشتراكي - الذي يشهد قاداته وأعضاؤه الشهادتين - من عدن في اليمن أفتى المشايخ الجهاديون والسلفيون بل حتى الإخوان بجواز قصف عدن وكابول قصف عشوائي بالمدافع والطائرات وخرج الإخوان في اليمن - وكان مهرجاناً لاستحلال دماء الأبرياء على حد وصفهم الآن - أقول؛ خرج علماء وقادة الإخوان المسلمين في التلفاز اليمني وخرج السلفيون وأخرجوا فتاوى التترس من الأدراج لتبرير جواز قصف عدن مع كون عدن واليمن أشرف من الرياض تبعاً للنصوص النبوية، ومع كون متزعم القصف - علي عبد الله صالح - نسبته للإسلام لا يقرهم عليها من فهم دين الله، نعم تحالف معه الإخوان وبعض الجهاديين وبعض السلفيين - وكان مهرجاناً كما قلت - ولكن الراية لم تكن إسلامية وإن رغمت أنوف، أفيجوز ذلك خلف علي عيد الله صالح ولا يجوز ذلك خلف بن لادن أو المقرن أو غيرهم من

المجاهدين الموحدين - حفظهم الله - في حين أن أضرار القصف العشوائي بالمدافع والطائرات أخطر على أرواح المسلمين الذين لا شأن لهم بالقتال من سيارة مفخخة تُوضع في مكان محدد فينعدم أو يقل ضررها، ولذلك لم نخطئ إذا قلنا إن الأمر عند هؤلاء ليس دم المؤمن البريء، وإنما متاجرات أحيانا وشعارات أحيانا أخرى أو حسابات تحت قاعدة - الذي تغلب به العب به -

لذلك نحن نشير المجاهدين - بإذن الله - أن باستمرارهم في التقدم وقصف أهل الصليب والمرتدين وتغير الموازين لصالحهم يسيركب هؤلاء الموجة وستخرج الفتاوى تبرر للمجاهدين أي شيء حتى الأخطاء، وتاريخ ركوب المشايخ وقادة الحركات الإسلامية للموجة عريق، وأقربه ما حدث في الفلوجة منذ شهر، ووقتها سيقول عنكم هؤلاء أنكم ولاة أمر المسلمين كما يقولون الآن عن كل كافر أثيم يملك القوة أنه ولي أمر للمسلمين، مع أنكم الآن أجق الناس بأن يطلق عليكم ولاة أمر المسلمين لأنكم أصحاب الحديد.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (... ولهذا كانت السنة أن الذي يصلى بالناس صاحب الكتاب، والذي يقوم بالجهاد صاحب الحديد، إلى أن تفرق الأمر بعد ذلك، فإذا تفرق صار كل من قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بجمع الأموال وقسمها يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك وكذلك من قام بالكتاب بتبليغ أخباره وأوامره وبيانها يجب أن يصدق ويطاع فيما أخبر به من الصدق في ذلك فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك...) [ج 18/ص 158].

طبعاً يقصد صاحب الحديد من المسلمين، ولا يوجد غير المجاهدين يتصف بذلك، ويقصد بصاحب الكتاب الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله.

إن الأمر الذي يستدعي وقفة حازمة ليس ما حدث في الرياض وإنما المخازي التي يفعلها قادة الحركات الإسلامية ومشايخ الجلد الذين يحملون عصا وسوط يجلدون به شباب جاهل غبي يجلس أمامهم في بلاهة، ولو صدق هذا الشباب مع نفسه ومشايخه لقال لهم: نحن شباب قاعد وسنعيش حياتنا كاملة ونموت دون أن نطلق طلقة واحدة في سبيل الله ورضينا بكم كي تسوغوا لنا

ذلك، ولكن كيف تأمرونا أن لا نضع أيدينا في أيدي
المجاهدين الموحدين من أجل أنهم يسفكون دماء الأبرياء
- كما تزعمون - في حين أنكم على استعداد لوضع أيديكم
في أيدي أشد الحكام المجرمين سفكا لدماء الشعوب،
فهل الأمر منطقي؟ وهل هذا الموقف عدل؟ وهل هذا هو
الدين الذي أنزله رب العزة من فوق سبع سماوات؟ -
تعالى الله عن ذلك - ألا سحقا لهؤلاء القادة وشبابهم
الأغبياء إذا استمروا في سكوتهم عليهم.

لقد طفح الكيل مع هؤلاء، فهذه جماعة الإخوان
يضعون أيديهم في يد كل مجرم سفاح قاتل لآلاف البشر
ويدبحون له الفتاوى التبريرية ولا يضعون أيديهم في أيدي
المجاهدين الموحدين، حدث ذلك في مصر والجزائر.

أما الطامة الكبرى أنهم وضعوا أيديهم في أيدي
الأمريكان وبريمر، نعم فهم لا يضعون أيديهم في أيدي قتلة
الأبرياء - بزعمهم - من المجاهدين، ويبدو أن الأمريكان
كانوا يقتلون بطائرتهم ودباباتهم الشياطين، وأشد من ذلك
أنهم يحرضون ضد المجاهدين لأنهم قادمون من خارج
العراق! وكان حدود الأمريكان أصولهم بابلية ومن مواليدهم
بغداد، فأصبحوا يقبلون أن يأتي الأمريكي الصليبي من وراء
البحار يقتل ويدبح في الأبرياء، ويمكن أن يتفاوضوا عن ذلك
ويضعوا أيديهم في أيديه، بينما المسلم المجاهد الموحد
الذي أتى من جوارهم من الجزيرة أو الخليج أو الأردن أو
الشام ليحرر العراق المسلم ويقتل أهل الصليب وأعدائهم
من قتلة الأبرياء، وفي شرعهم هو غريب ودخيل على
التراب الوطني العراقي، ألا لعنة الله على الأمريكان
والإخوان، وأقل شيء مع هؤلاء أن نقول لهم عضواً ذكر
أبيكم، وهكذا أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم مع كل من
تعزى بدعوى جاهلية كالوطنية وغيرها، أما أفعالهم فسيأتي
يوم - ياذن الله - يحاكمهم ويحاسبهم المسلمون عليها...
وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وما ارتكب الإخوان ما ارتكبوه إلا بدعم مشايخ
السوء، وما كانوا يجرؤون على ذلك إلا بهذا الدعم فكما
نقل عن أحد العلماء أنه لولا الجماعات السلفية الجهادية
وغيرها ممن يتمسك ببعض أصول منهج السلف لتزندق
الإخوان المسلمون منذ سنين وذلك لأنهم يعملون حساباً
للجماعات الأخرى خاصة السلفية لأن شبابهم يحترم
المشايخ المنتسبين لمنهج السلف بقدر ما، فلما وجدوا أن
مشايخ منسويين للسلفية يدبجون الفتاوى التي تخدم

الأمريكان وتبرر الردة الجامعة والفتك بأمة الإسلام فحق لهم أن يمدوا أرجلهم دون خوف أو وجل، وكيف لا يفعلون ذلك والتيار السلفي الإصلاحي في الكويت يدافع عن مشروع الأمريكان - راجع مقالات الشيخ حامد العلي حفظه الله في كشف ذلك التيار الخبيث - كيف لا يفعلون والتيار السلفي الإصلاحي العالمي يدبج المقالات ليُدافع عن موقفهم في العراق - راجع مقال المنجرف خالد حسن في مجلة العصر - فأصبحوا في مأمن من أن شبابهم الذي يعيش في صراع نفسي لوجود قدر ضئيل من احترام المنهج السلفي.

ملاحظة: لا أقصد من كلامي السابق أن يتم التفجير لمقرات الأمن دون تحذير مسبق - يتكرر كل فترة - ودون أخذ الاحتياطات بقدر الإمكان لعدم قتل مسلم مخالط لهم في مصلحة أو يسكن قريبا منهم.

خاتمة ونصائح:

أخي الحبيب حسين بن محمود! للأسف مقالاتك الثلاث فيها اضطراب واضح فهي لم تؤصل تأصيلا شرعيا مع أنها تناولت أحكام شرعية، بل إن فيها من التناقضات والكلام الإنشائي الذي لا يسمن ولا يغني من جوع والقياسات الباطلة الكثير، كذلك لا يدري القارئ هل اعترضك على خطأ شرعي أم خطأ استراتيجي أم أنه أمر اجتهادي كما صرحت في بعض المواضع، كما أنك تكلفت في نفي الأمر عن أي تيار جهادي حتى وصل بك الأمر لتشكيك في كتائب الحرميين مع أن الإصدارات الإعلامية المعتمدة للمجاهدين اعترفت بوجودها أكثر من مرة قبل ذلك، فهذه الكتائب بين أمرين إما كانوا من المجموعة الرئيسية ثم انفصلوا بأهدافهم وأعمالهم أو على الأقل من المعروفين لدى قيادة المجاهدين.

وإذا كان الأمر لديك اجتهادي كما يمكن أن يفهم قارئ المقالات الثلاث من بعض المواضع فقد كان من الأجر بك أن تسر بالنصيحة - بعد أن تثبت جيدا من هوية الفاعلين - بدلا من النصيحة العلنية التي قد تثير البلبلية في صفوف المتعاطفين مع المجاهدين على الأقل، ولا تنس أن القاعدة المعتمدة لدى المجاهدين - وهي قاعدة صحيحة - (أنَّ اجتهاد الأمير في تقدير المصالح والمفاسد ما لم يكن مفسدة محضة، مقدّم على غيره)، راجع انتقاص الاعتراض

على تفجيرات الرياض للشيخ عبد الله بن ناصر الرشيد
حفظه الله.

وأقول لك مثل ما قاله في شرحها: أن كل ما
عدا النظر في المصالح والمفاسد قد أجيب عنه من
استدلالاتك فلا يسعك إلا أن تؤيد التفجيرات، وتحرّض
عليها في العلن وإن كان في نفسك شيء في تقدير
المصالح والمفاسد فلتسر به إليهم، نعم أنا أؤيدك أنه إذا
كان لديك دليل واضح من الكتاب والسنة ترى أن
المجاهدين خالفوه حتى لو كان الأمر خلافي فيمكنك أن
ترد علي ذلك علنا ما دام هذا ما تدين به إلى الله وما دمت
متيقن أن استدلالك سليم بهذه الأدلة تبعا لأصول أهل
العلم، ولكنك صرحت في مواضع بأنه اجتهادي وليس
خلافي، بل في المواضع المضطربة التي قد يفهم منها أنك
توصلت إلى عدم شرعية الأمر لم تسوق فيها دليل واضح،
بل للأسف لقد كررت أكثر من مرة أن علماء المسلمين لا
يقرون ذلك العمل وأخذت تنقل عن الشيخ ابن العثيمين
رحمه الله، وما قاله صواب ولكنه لا علاقة له بما توصلت
إليه، ما أريد أن أقوله أن الكلام العام كذكر علماء
المسلمين دون تحديد، وإدخال اسم كاسم الشيخ ابن
عثيمين رحمه الله دون استدلال في المسألة خطأ منك -
وأنا أعلم كونه غير متعمد -

ولكن أحب أن أنه أن هذا ما يقوم به مفتي آل سعود
وما تقوم به بيانات موقع "الإسلام اليوم" الموقعة من
فرقة المناحة الجنائزية، بأن يشحنوا بياناتهم بالأسماء
الكبيرة والألفاظ المفخمة التي تقول: (هذا الأمر يخالفه
علماء المسلمين)، لينخدع بهم الأغرار من الشباب،
وأعيدك أن تستخدم هذا الأسلوب.

وكلمة في أدنك: إذا كان تأييدك للمجاهدين
سيكون مبني على فتاوى أسماء معينة من المشايخ فخذها
مني فإنك لن تتحمل الاستمرار في هذا الأمر، لأن فلان
وفلان رأيهم في منهج المجاهدين فيه كثير من الدخن بل
أحدهم طعن في الشيخ أسامة حفظه الله، وفي المقابل
المجاهدون لا يأخذون فتاواهم ولا يتعلمون العلم إلا من
علماء التوحيد والجهاد واعتقد أنهم معروفون لديك، لذلك
كان الأجدر بك قبل أن تقول أن هذا ليس من منهج
المجاهدين أن تراجع الإصدارات المعتمدة من علماء
المجاهدين.

وهنا أحيلك وأحيل القراء إلى كتب موسعة معتمدة لدى المجاهدين تؤصل بالأدلة للقضايا التي ناقشناها في هذا المقال:

- التتار وآل سعود/للشيخ عبد الله الرشود حفظه الله.
- انتقاص الاعتراض على تفجيرات الرياض/للشيخ عبد الله بن ناصر الرشيد حفظه الله.
- مقالات الشيخ عبد الناصر الرشيد حفظه الله في مجلة صوت الجهاد.
- العمدة في إعداد العمدة/للشيخ عبد القادر عبد العزيز حفظه الله وفك أسره.
- الجامع في طلب العلم الشريف/فصل أنصار الطواغيت/للشيخ عبد القادر عبد العزيز حفظه الله وفك أسره.
- شفاء صدور المؤمنين/للشيخ أيمن الظواهري حفظه الله، كتاب رائع لا يؤصل فيه لاستهداف أعوان طواغيت من الجنود الذين يحملون السلاح فقط بل لأعوان الطواغيت من الدبلوماسيين في السفارة المصرية العميلة بباكستان التي تم تفجيرها بسيارة مفخخة.
- كتب الشيخ المقدسي حفظه الله وفك أسره خاصة التي تناولت أعوان الطواغيت.

وتوجد رسائل ودراسات أخرى لعلماء وطلاب علم يتبناها المجاهدون تجدها على موقع "التوحيد والجهاد".

أخي الحبيب: هذه هي مراجع المجاهدين فهلا رجعت إليها قبل أن تكتب ما كتبت غفر الله لي ولك.

أما بالنسبة للاستراتيجية الجهادية التي اتبعها منفذو هذا العمل: فالذي يتابع منهج التحرك لدى الحركات الجهادية في الثلاثين عاماً الأخيرة يعلم أن لها استراتيجية أساسية تسير عليها، اختلف مسارها من مرحلة زمنية لأخرى، وفي هذه المرحلة قد اختاروا مواجهة الصليبيين واليهود فقط في بعض الديار التي أكثر أهلها مسلمون إلا أن مع كل استراتيجية أساسية توجد سياسات فرعية لا غنى عنها، منها سياسة الردع ودفع الثمن لكل من يوجه سهامه في ظهور الشباب المجاهد، وهذا أمر شره يطول.

أمر آخر أُنبه عليه أعتقد أن المجاهدين يعلمونه جيدا، وأُنبه عليه حتى يستوعبه القراء؛
وهو أنه إذا كنا لا نستهدف فئات - يجوز أو يجب استهدافها - بسبب خطة العمل فمن الأخطاء الفادحة التي كلفت بعض الحركات - التي خاضت جهادا في الماضي - الكثير بل أدى الأمر إلى انهيارها بالجملة كان ترويح أن هذه الفئات التي يتم تأجيلها "سياسيا"، لا يجوز شرعا استهدافها حتى تصرف الشباب عن التفكير في مواجهاتها، نعم نحن يجوز لنا أن نؤجل فئات من العدو كسياسة شرعية في فترة ما، لكن الخطورة في جعل لها جريمة بدون دليل، فكيف إذا كانت هناك مرحلة فادمة ستأتي بإذن الله تستاصل فيها هذه الفئات بدون شفقة أو رحمة إذا لم يرجعوا عن غيهم، هذا في جانب، وفي جانب آخر: عملية الرياض تهيئ الشباب لما سيأتي، فعند بدء مواجهة فعلية لجنود الردة يجب أن يتفهم الشباب أننا سنستاصل بدون هوادة كل من يعاون أو يعمل في جيوش وشرطة أنظمة الردة، والشدة والغلظة كانت منهج السلف في هذا الأمر - راجع الجزء الأول -

ومن ثم مرجع المنفذين لهذه العملية استراتيجيتان أساسيتان:

الأولى؛ الردع ودفن الثمن.

والثانية؛ تهيئة الشباب لما يمكن أن يحدث في المستقبل عندما تبدأ مواجهة شاملة مع هذه الأنظمة إذا لم تتوب وترجع عن غيها وتستسلم.

فمرحلة الحرب المحلية أو السلم المخزية ستأتي بإذن الله، وإذا دخلناها وفي عقولنا شك في شرعية استهداف العدو فهي بداية لأن نعطي نحن العدو السلم المخزية، وياخذ حفنة من السفلة الرعاع ثمرة جهادنا كما حدث لمن جاهدوا الاستعمار في القرن السابق.

"إن الجماعة التي تطلب من أفرادها حمل السلاح ثم تحمّل نتائج هذا المشروع، ولم تقنع أفرادها، أو لن تتبنى هي أن الخصم الذي تقاومه هو كافر، وأن المشروع سينتهي بأحد أمرين - تقاوتونهم أو يسلمون- كما قال تعالى في سورة الفتح، هي جماعة ستقنع في النهاية بأنصاف الحلول، ثم الجلوس على موائد المفاوضات الهزيلة، وحينها تحصل الهزيمة"، عن طريق أنصاف الحلول

السلمية والمصالحة، نعم يوجد حل سلمي يمكن أن نقبله ولكن هو فقط توبة جند الطاغوت واستسلامهم.

"والمسألة ليست مصالح لتحقيق النصر بقدر ما هي أوامر إلهية - شرعية وقدرية - لا بد من فهمها والاعتقاد بها".

أخي الحبيب حسين بن محمود: كثير من الفقرات التي كتبتها في ذلك المقال لم أحسن ترتيبها، فأحيانا قد يختلط التعليق على مقالاتك مع الرد على فئات أخرى انتقدت العملية، فأرجو المعذرة من أي لفظ شديد فهو بالتأكيد غير موجه لك، وإن لك منزلة في قلبي يعلمها الله، ولا أحتاج لأقول أنك من خيرة الأنصار فكل قارئ يعلم هذا، وأنا أعلم أن الأمر كان شفقة كبيرة منك على الجهاد دفعتك لم كتبت، فأرجو منك أن لا يكون في صدرك شيء من أخيك، وأسأل الله أن تجمعني وإياك ساحات الجهاد في الدنيا وجنان الخلد في الآخرة، هو ولي ذلك والقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

والحمد لله رب العالمين



تم تنزيل هذه المادة
من
منبر التوحيد والجهاد

<http://www.tawhed.ws>
<http://www.almaqdesse.com>
<http://www.alsunnah.info>

النفس الزكية
وتفجير الرياض